Sudalytica
Beam Reports

أعضاء (مقاومة الخرطوم).. ما الاتجاه الأنسب لتعامل اللجان والفاعلين السياسيين مع (الانتقالية)؟

استطلاع رأي

BeamReports
www.beamreports.com

أعضاء (مقاومة الخرطوم).. ما الاتجاه الأنسب لتعامل اللجان والفاعلين السياسيين مع (الانتقالية)؟
الاستطلاع الثاني

أهداف الاستطلاع الثاني

يهدف الاستطلاع الثاني لمعرفة تصور أعضاء لجان المقاومة بولاية الخرطوم عن دور اللجان والفاعلين السياسيين في عملية التحول الديمقراطي، وقضايا الانتقال الأكثر أهمية من وجهة نظرهم. ويهدف الاستطلاع أيضاً لقياس اتجاهات الرأي بخصوص تكوين هياكل الحكم خلال الفترة الانتقالية، على المستوى السيادي والمستوى التنفيذي والمستوى التشريعي، بالإضافة إلى آرائهم بخصوص المجالس المحلية ودور اللجان في تشكيلها. يهمنا أيضاً دراسة تصور الأعضاء لمستقبل اللجان في ما بعد الفترة الانتقالية، والدور الذي يمكن أن تلعبه اللجان في ظل حكومة منتخبة

عدد العينات التي تم جمعها

تم جمع عـ 320 ـينة

- 260 مقابلة تمت وجهاً لوجه
- 60 مقابلة تمت عبر الهاتف

توزيع العينات حسب المحليات والتنسيقيات

تم جمع ٨٠ عينة من محلية الخرطوم تمثل (٢٥ ٪) من مجموع العينات، و٨٠ عينة من محلية جبل أولياء تمثل (٢٥ ٪) من مجموع العينات، و٤٠ عينة من محلية أمدرمان تمثل (١٢,٥ ٪) من مجموع العينات، و٤٠ عينة من محلية بحري تمثل (١٢,٥ ٪) من مجموع العينات، و٤٠ عينة من محلية أمبدة تمثل (١٢,٢ ٪) من مجموع العينات، و٢١ عينة من محلية شرق النيل تمثل (٦,٥ ٪) من مجموع العينات، و٢٠ عينة من محلية كرري تمثل (٦,٢ ٪) من مجموع العينات

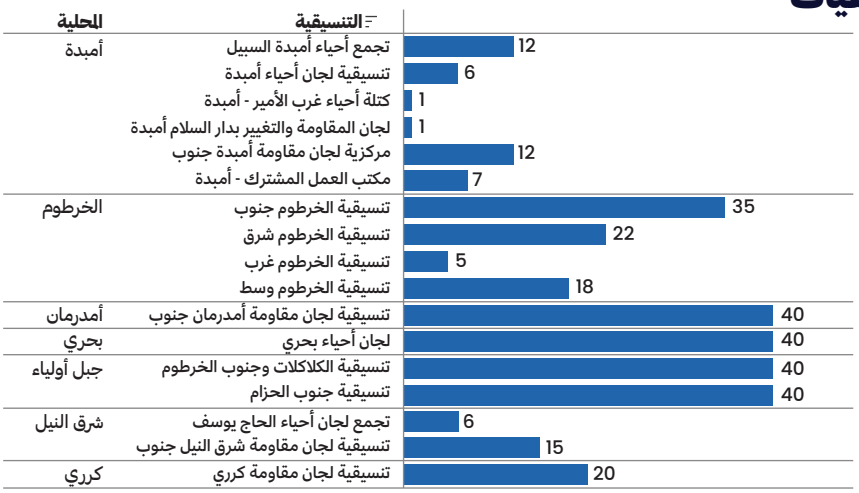

الفئات العمرية للمشاركين

أغلبية المشاركين في الاستطلاع تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٣٥ عامًا، يمثلون (٨٢,٢ ٪) من المشاركين، ويمكن اعتبارها نتيجة متوقعة، مع الأخذ في الاعتبار أن معظم الأفراد المشاركين في العمل الميداني المرئي من فئة الشباب

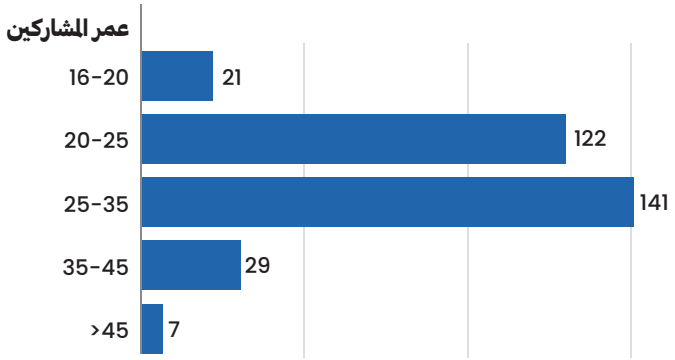

توزيع النوع الاجتماعي للمشاركين حسب المحلية

كما يُبين تحليل النوع الاجتماعي أن أغلبية المستجيبين ذكور بنسبة (٦٤ ٪)، بينما مثلت نسبة المستجيبات الإناث (٣٦ ٪)، وكانت تلك من التحديات التي واجهت جامعي البيانات، لأن تمثيل النساء يعتبر ضعيف في عدد من المناطق. يوضح الشكل أن محلية جبل أولياء ومحلية الخرطوم لديهما أعلى عينات مُمَثلة للنساء ضمن العينات التي جُمعت، على عكس محليتي شرق النيل وأمدرمان

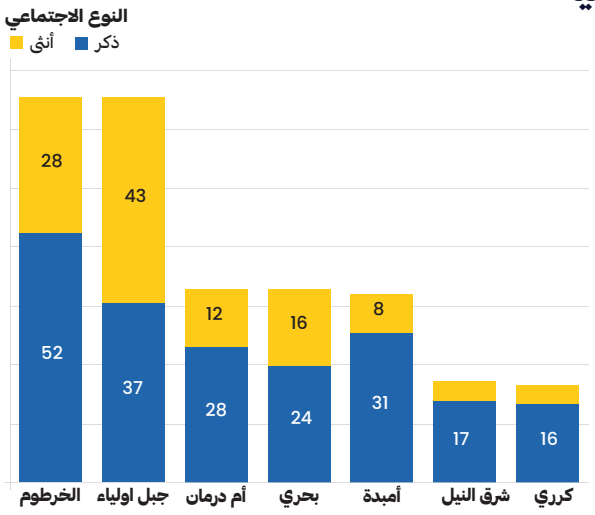

توزيع المهن للمشاركين

أما بالنسبة للمهن، فقد وضحت نتائج التحليل أن (٤٢,٢ ٪) من المستجيبين طلبة، مما يجعلهم الفئة الأعلى وسط المشاركين بالاستطلاع، يليهم الموظفون بنسبة (١٣,٤ ٪)، وأصحاب الأعمال الحرة بنفس النسبة، كما هو موضح ، مما يتناسب مع توزيع الفئات العمرية للعينة. وإذا أخذنا في الاعتبار أن المستجيبين للاستطلاع هم من العضوية الفاعلة داخل اللجان، فيمكن أن يكون ذلك مؤشراً إلى أن الطلاب والخريجين الجدد لديهم إمكانية أكبر للتفرغ لعمل اللجان، بالإضافة إلى أنهم الفئة الأكثر مشاركة في العمل الميداني منذ انتفاضة ٢٠١٨-٢٠١٩

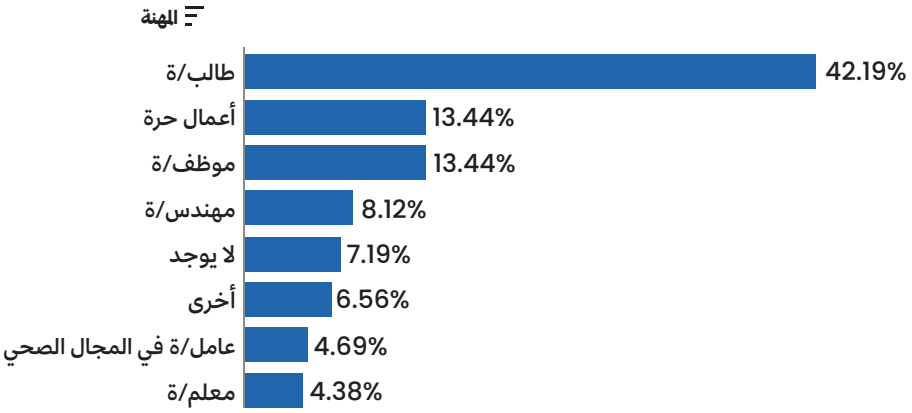

ما هي أدوار الفاعلين السياسيين في عملية التحول الديمقراطي؟

كما أشرنا في التقرير السابق، إلى أن أغلبية أعضاء لجان المقاومة تعتقد أن دور اللجان في الأحياء هو دور سياسي واجتماعي في آن واحد، مما يتضمن المشاركة في العملية السياسية وإقامة أنشطة توعوية لسكان الأحياء. في هذا الإستطلاع، أضاف الباحثون أسئلة لمعرفة رأي أعضاء اللجان عن دور الفاعلين السياسيين في عملية التحول الديمقراطي، وتحديداً خلال الفترة الانتقالية. يمكن اعتبار أن هذه الكتلة المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي تنقسم إلى مجموعات ليست منفصلة بعضها عن بعض، وهي تتمثل في لجان المقاومة، والأحزاب السياسية، والأجسام المهنية، ومجموعات المجتمع المدني

1 لجان المقاومة

رأت أغلبية المستجيبين أن لجان المقاومة يجب أن تركز على البناء القاعدي (٧٠,٦ ٪) والضغط على السلطة لتحقيق الأهداف المعلنة (٦٨,١ ٪). يمكننا اعتبار أن هذه الأدوار مكملة لبعضها بعضاً، باعتبار أن عملية البناء القاعدي والتنظيم هي الأساس في تكوين أجسام قاعدية قادرة على ممارسة الدور الرقابي الذي يضمن تحقيق قضايا الانتقال

أما نسبة المشاركين بالاستطلاع الذين أجابوا بالأدوار المتعلقة بالمشاركة في هياكل الدولة كانت (٤٢,٨ ٪)، وتليها المشاركة في تنفيذ خطط الحكومة الانتقالية المعلنة (٣٨,١ ٪). يوضح الشكل توزيع الاستجابات لأدوار لجان المقاومة خلال الفترة الانتقالية

يعتقد فريق البحث أن هذه النتائج تتوافق مع نتائج الاستطلاع السابق، وتحديداً الجزء الذي يتعلق بدور اللجان في الأحياء (دور سياسي، اجتماعي، أم خدمي)، فالنتائج كانت تصب في اتجاه دور اللجان في التوعية السياسية لسكان المناطق، وأن هناك حاجة للتنظيم والتنسيق، بالإضافة إلى أن لجان المقاومة تختلف عن اللجان التي عُرفت بـ "لجان التغيير والخدمات"، التي كانت تختص بالدور الخدمي في الأحياء، وتعمل وفقاً لموجهات وخطط الحكومة الانتقالية التي سبقت انقلاب ٢٥ أكتوبر

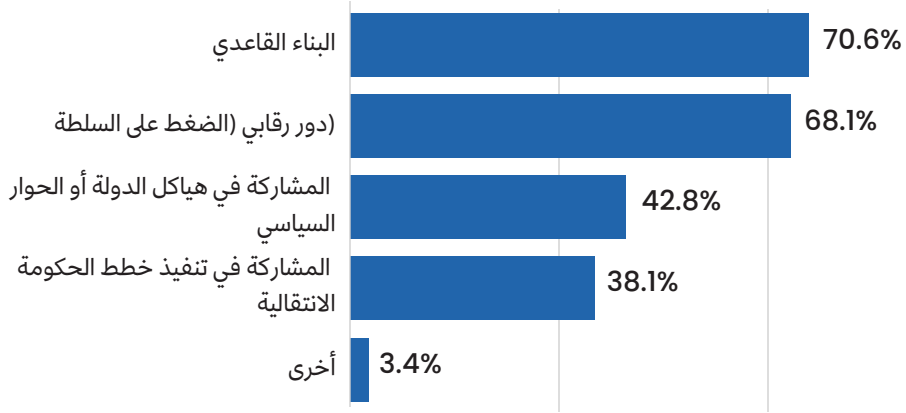

2 الأحزاب السياسية

تَبيّن لنا من الاستطلاع الأول، أن عدداً كبيراً من أعضاء لجان المقاومة قد فقد الثقة في الأحزاب السياسية، وتحديداً فيما يتعلق بإدارة الدولة خلال الفترة الانتقالية. تتوافق هذه النتائج مع محاولة التعرف على الدور المأمول من الأحزاب السياسية في الفترة الانتقالية، والذي تم الوقوف عليه في هذا الاستطلاع، حيث أجابت الأغلبية بنسبة (٩١,٦ ٪) بأن الأحزاب دورها الأساس يتمثل في التجهيز للانتخابات كأولوية، مما يتضمن البناء الداخلي للحزب. بالإضافة إلى ذلك، رأى (٣٢,٥ ٪) من المستجيبين أن الأحزاب لديها دور رقابي أيضاً يتمثل في مراقبة سير الحكومة الانتقالية والتزامها بالخطط المعلنة. بينما رأى (٢١,٦ ٪) أن الأحزاب يجب أن تُشارك في هياكل الدولة في ظل الحكومة الانتقالية

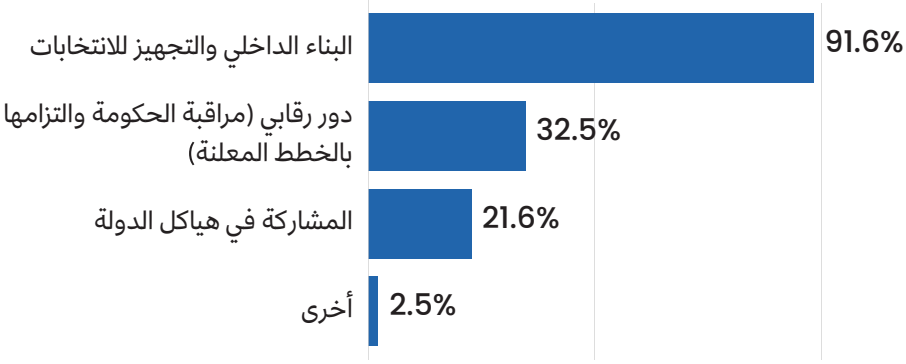

3 النقابات والأجسام المهنية

اتفقت أغلبية المستجيبين بنسبة (٧١,٦ ٪) أن الدور الأساس للنقابات المهنية هو التركيز على القضايا الفئوية المتعلقة بالقواعد التي يمثلها الجسم المهني. وأجاب (٥٢,٢ ٪) بأن النقابات أيضاً لديها دور رقابي يتمثل في مراقبة سير الحكومة والتزامها بالخطط المعلنة، بينما رأى (٣٠,٩ ٪) فقط من المستجيبين أن النقابات المهنية يجب أن تشارك في هياكل الدولة والحوار السياسي

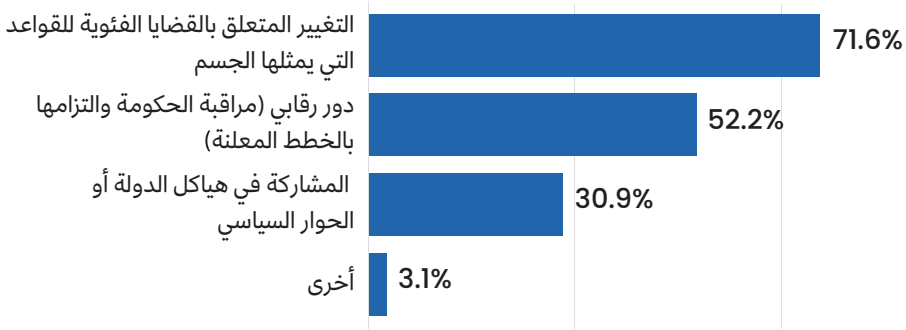

4 منظمات المجتمع المدني

رأت أغلبية المستجيبين الذين يشكلون نسبة (٧٢,٥ ٪) أن المشاركة في تنفيذ خطط الحكومة الانتقالية تمثل الدور الأهم للمجتمع المدني. يأتي ذلك بافتراض أن الحكومة تتعامل بجدية مع دعوتها لتحقيق أهداف التحول الديمقراطي المتفق عليها. ويمكن استخراج بعض الأمثلة لذلك من بين الإجابات التي تمت إضافتها، مثل المشاركة في وضع سياسات الدولة عبر آليات تضعها الحكومة، وإقامة الأنشطة والفعاليات التوعوية التي تساعد على تفكيك قضايا التحول الديمقراطي بالنسبة للمواطنين، وقضايا الحريات والأقليات، ودعم الأجسام التي تدعو إلى التغيير

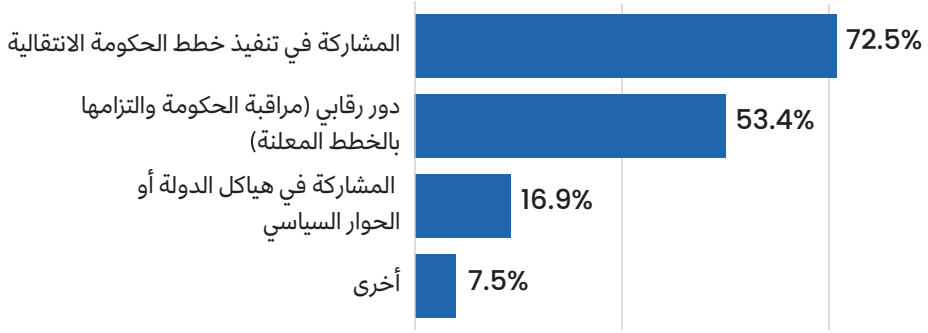

يأتي بعد ذلك الدور المتعلق بمراقبة سير الحكومة والذي حصل على نسبة (٥٣,٤ ٪) من المستجيبين، وهو الدور المشترك بين جميع عناصر التحول الديمقراطي، ثم تأتي المشاركة في هياكل الدولة أو الحوار السياسي بنسبة (١٦,٩ ٪)، وتمثل نسبة الاستجابات الأقل فيما يخص دور منظمات المجتمع المدني. وتضمنت أغلبية الإجابات التي صُنفت كـــ "أخرى" بنسبة (٧,٥ ٪) إشارات لأدوار تتعلق بتعزيز الحوار المجتمعي عبر الأنشطة الثقافية والتوعو

ما هي قضايا الانتقال الأهم؟

إن الفترات الانتقالية تعتبر من أكثر الحقب السياسية تحدياً. يأتي ذلك بسبب تراكم القضايا الحاسمة في عملية التحول الديمقراطي في ظل الخلاف بشأن أولوياتها، إلى جانب المعوقات التي تواجه إنجازها قبل الانتخابات، مثل قضايا العدالة، وإصلاح المؤسسات الحكومية بما فيها المؤسسات الأمنية والعسكرية، وقضية الدستور

يوضح الشكل أن جميع القضايا حظيت بتقييم عالي الأهمية من قبل أغلبية المشاركين بالاستطلاع، ولكن يبدو أن القضايا ذات الأولوية القصوى على التوالي، تتمثل في إصلاح المنظومة الأمنية والعسكرية وإصلاح المنظومة الحقوقية والعدلية والقصاص والعدالة الانتقالية

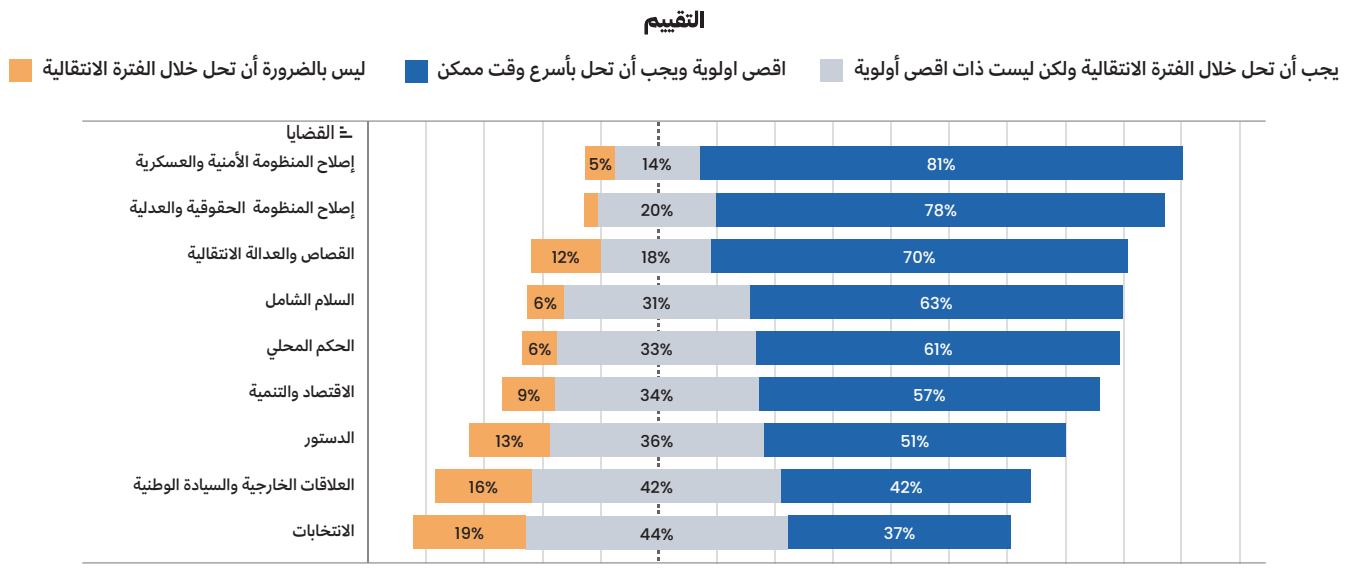

المجلس السيادي

كما يُبين تحليل النوع الاجتماعي أن أغلبية المستجيبين ذكور بنسبة (٦٤ ٪)، بينما مثلت نسبة المستجيبات الإناث (٣٦ ٪)، وكانت تلك من التحديات التي واجهت جامعي البيانات، لأن تمثيل النساء يعتبر ضعيف في عدد من المناطق. يوضح الشكل أن محلية جبل أولياء ومحلية الخرطوم لديهما أعلى عينات مُمَثلة للنساء ضمن العينات التي جُمعت، على عكس محليتي شرق النيل وأمدرمان

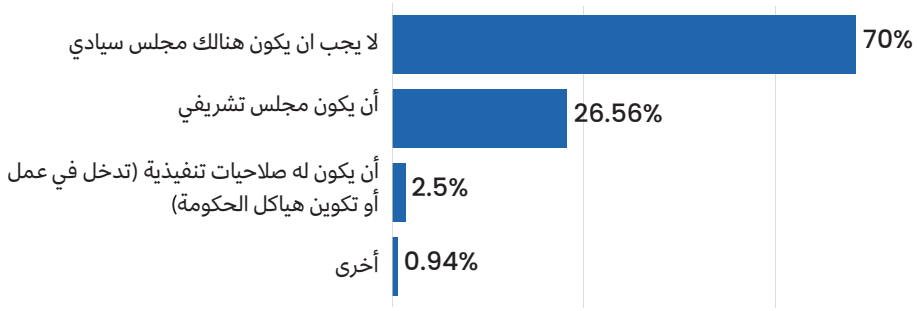

وأجابت الغالبية العظمى من المستجيبين بنسبة (٩٣,١ ٪) بأن نموذج الشراكة بين العساكر والمدنيين على مستوى المجلس السيادي لا يجب أن يستمر. وأوضح عدد كبير من بين الرافضين للشراكة يمثلون نسبة (٤٦,٣ ٪) أن المؤسسة العسكرية لا يمكن الوثوق بها من وجهة نظرهم، وأن التجارب عبر تاريخ السودان قد أثبتت أن الجيش يُعتبر مهدداً حقيقياً لعملية التحول الديمقراطي. ويعتقد البعض بنسبة (٣٧,٩ ٪) أن السبب وراء رفضهم يعود إلى أن مشاركة المؤسسة العسكرية في هياكل السلطة ليست من ضمن مهامها ولا صلاحياتها، وأنها لا يجب أن تتدخل في السياسة بصورة عامة. وأشار عدد من المستجيبين إلى ضرورة إصلاح المؤسسة العسكرية، مما يستدعي أيضاً إبعادها عن الحكم والوظائف المرتبطة به، سواء كانت سيادية أم تنفيذية أم تشريعية

وأشار الذين يعتقدون أن الشراكة يمكن أن تستمر ونسبتهم (٦,٩ ٪)، إلى ضرورة إيجاد شروط لاستمرار الشراكة، من بينها القصاص للشهداء وتحقيق العدالة الانتقالية، وعدم التدخل في مهام الحكومة التنفيذية، وأن تكون مهامهم متعلقة فقط بضمان الأمن والسلام على مستوى البلاد، وإصلاح المؤسسة العسكرية

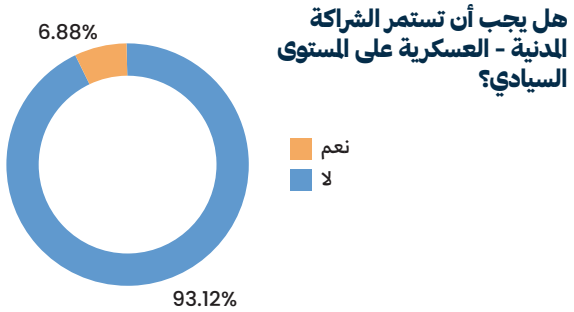

مجلس الوزراء

أما بالنسبة لتكوين الحكومة التنفيذية، أي مجلس الوزراء الانتقالي، أفادت الأغلبية بنسبة (٦٠ ٪) أن المجلس يجب أن يتكون من كفاءات مستقلة فقط، بينما رأى (٣٦,٦ ٪) أنه يجب أن يتكون من كفاءات مستقلة وحزبية، و(٣,٤ ٪) فقط من المستجيبين يرون وجوب تكوينه من الكفاءات الحزبية. يوضح التحليل أن محليتي جبل أولياء والخرطوم تتوافق نتائجهما مع هذا التوزيع، بينما انقسمت محلية أمدرمان ما بين الكفاءات المستقلة فقط والمستقلة وحزبية (١٩ مستجيب لكل خيار)، وتقاربت نتائج محلية بحري كذلك

ورأى الذين أجابوا بـ (كفاءات مستقلة فقط)، أن كوادر الأحزاب يجب ألا تشارك في الحكومة التنفيذية لعدة أسباب، أهمها هو فقدان الثقة في الأحزاب، ولتفادي التمكين الحزبي داخل الحكومة وأجهزة الدولة، وإبعاد الأحزاب عن صراع السلطة خلال الفترة الانتقالية، مما يمكنها من التفرغ للبناء التنظيمي والتجهيز للانتخابات

ويعتقد بعض الذين أجابوا بـ (كفاءات مستقلة وحزبية)، أن الكفاءة يجب أن تكون المعيار الأساس لاختيار المسؤولين بالحكومة، بغض النظر عن الانتماء الحزبي أو التوجه السياسي للفرد. ويرى البعض الآخر أن هناك مهاماً تتطلب وجود رؤية سياسية، مما يجعل الخلط بين الكفاءة الأكاديمية أو العملية، والخبرة السياسية، هو الأمثل لإدارة مؤسسات الدولة

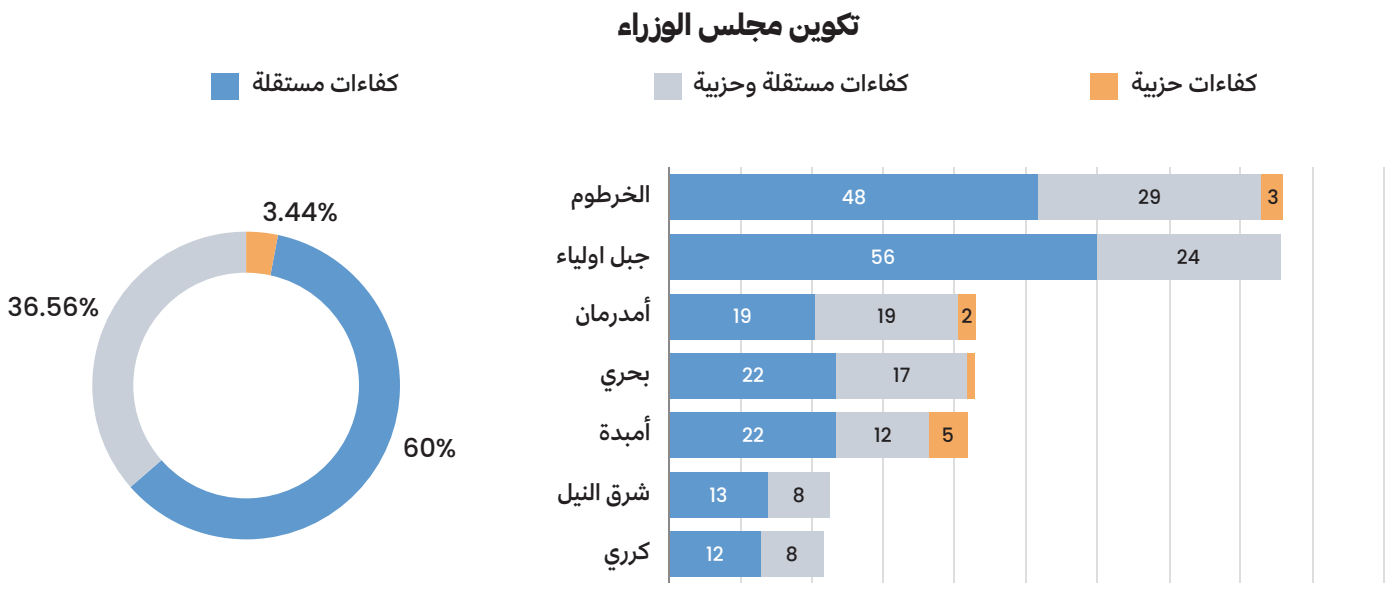

المجلس التشريعي الانتقالي

إن ضمان تمثيل فئات المجتمع ككل في المجلس التشريعي الانتقالي ظلت من أكبر التحديات التي تواجه الفترة الانتقالية. يهمنا معرفة آراء أعضاء اللجان بخصوص مشاركة الأجسام الفاعلة سياسياً في المجلس، وبينت النتائج أن أغلبية المستجيبين تميل بصورة عامة إلى أن مشاركة الفاعلين السياسيين ككل ضرورية في المجلس التشريعي. ويوضح الشكل أن النقابات المهنية حصلت على أعلى نسبة تأييد لمشاركتها في المجلس (٩٠,٨ ٪)، تليها لجان المقاومة بنسبة (٨٣,٧ ٪)، والأحزاب السياسية بنسبة (٧٤,٤ ٪)، ثم المجتمع المدني بنسبة (٧٣,٧ ٪)

توضح هذه النتائج أن (٢٦,٣ ٪) من المشاركين بالاستطلاع يعتقدون بعدم وجود ضرورة لتمثيل المجتمع المدني بصورة مباشرة في المجلس التشريعي الانتقالي. وأرجع (٤٥ ٪) - من بين الذين أجابوا بذلك - وجهة نظرهم إلى أن مهام منظمات المجتمع المدني يجب أن تكون منفصلة عن هياكل الدولة، وتصب في العمل المباشر مع المواطنين لنشر التوعية وإثراء الحوار العام، وفي الضغط على السلطة من أجل إنجاز قضايا محددة، إلى جانب مراقبة أداء الحكومة في قضايا الانتقال. وأضاف عدد قليل، يمثلون نسبة (٩ ٪) من الذين لا يتفقون مع مشاركة المجتمع المدني في المجلس التشريعي، أن أسبابهم للرفض تتعلق بعدم الثقة في منظمات المجتمع المدني، باعتبار أنها يمكن أن تتبنى أجندات خارجية، أو أن بعض هذه المنظمات عُرفت بالفساد الإداري والمالي

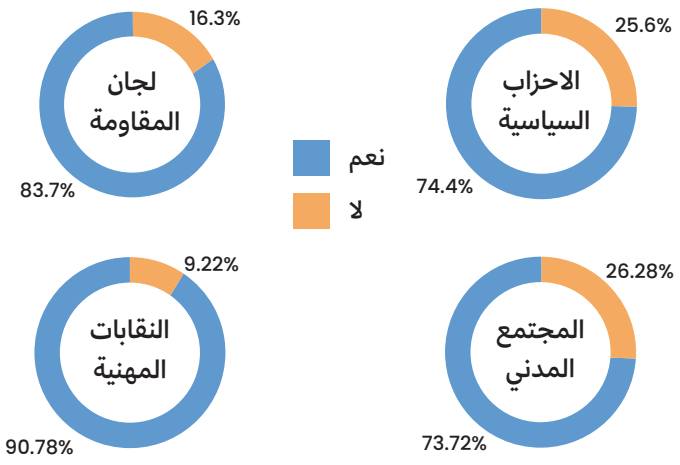

وبالنسبة للذين أجابوا بأن الأحزاب السياسية لا يجب أن تُمَثل بصورة مباشرة في المجلس، أشار (٤١ ٪) منهم إلى أسباب تتعلق بفقدان الثقة في الأحزاب السياسية، مثل انفصالها عن القواعد، أو تفضيلها المناصب الحكومية على مصالح المواطنين، وأن تخصيص حصص للأحزاب سيفتح المجال للصراعات الحزبية. ورأى (٢٦,٧ ٪) أن الأحزاب يجب أن تركز على التجهيز للانتخابات فقط

ومن بين الذين يعتقدون أن لجان المقاومة يجب أن تُمثل بصورة مباشرة في المجلس التشريعي الانتقالي، رأى (٧٥,٤ ٪) أن اختيار الممثلين يجب أن يكون من لجان الأحياء، بينما رأى (١٥,٨ ٪) أن الاختيار يجب أن يكون من تنسيقيات اللجان مباشرة. ويوضح الشكل أنه لا يوجد تباين بين المحليات بشأن هذه النتائج، حيث أن الأغلبية في أي محلية تتفق مع فكرة أن الاختيار يجب أن يكون من لجان الأحياء

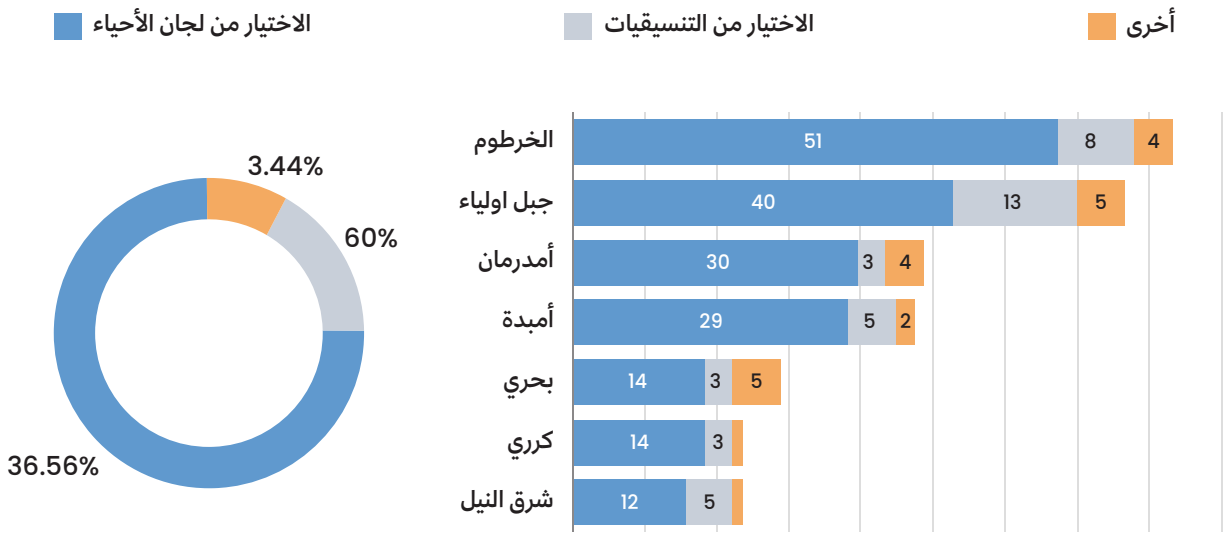

المجالس المحلية

بينت نتائج الاستطلاع السابق أن العديد من أعضاء لجان المقاومة يعتقدون أن قضايا الحكم المحلي وكيفية تشكيل هياكله، من المهام الأكثر إلحاحاً في الفترة الانتقالية. وعلى هذا الأساس، تمت إضافة أسئلة في هذا الاستطلاع لمعرفة الآراء الخاصة بالمجالس المحلية وتصور المستجيبين لمهامها وصلاحياتها

رأت الأغلبية بنسبة (٦٢,٦ ٪) أن المجالس المحلية يجب أن تتكون خلال الفترة الانتقالية بصورة عامة، ويعتقد (١٩,٦ ٪) أن تكوين المجالس يجب أن يكون بعد تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي مباشرة، بينما رأى (١١,٢ ٪) أنها يجب أن تتكون قبل المجلس التشريعي، من جهة أن تشكيل المجلس التشريعي يجب أن يتم عبر هذه المجالس وليس العكس، ويوضح الشكل أن هذا الرأي سائد أكثر وسط محليتي أمدرمان وبحري. ورأى عدد قليل بنسبة (٥,٩ ٪) أن المجالس المحلية يجب أن تتكون بعد نهاية الفترة الانتقالية

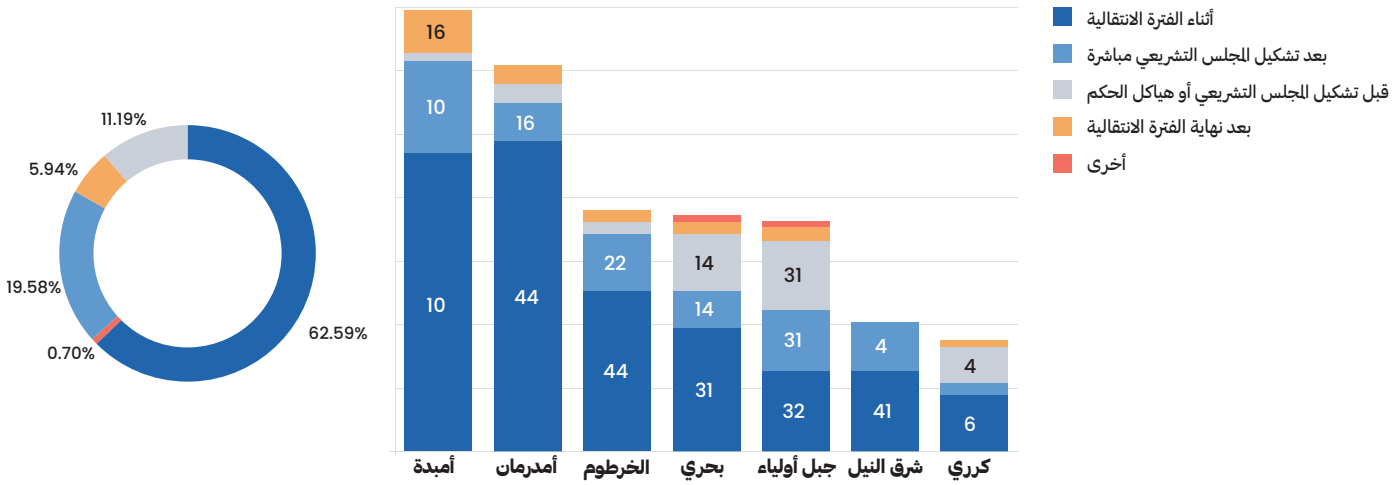

وبالنسبة لتصور الأعضاء عن دور لجان المقاومة في تشكيل المجالس المحلية، كان هناك تباين في الإجابات بهذا الخصوص. فعلى الرغم من أن العدد الأكبر بنسبة (٦٦,٦ ٪) يعتقد أن دور اللجان المحوري هو البناء القاعدي وتجهيز المواطنين لتشكيل المجالس، يعتقد (٤٣,٤ ٪) أن اللجان يجب أن تلعبَ دوراً مباشراً في تكوين المجالس، من خلال اختيار الممثلين، بينما يرى (٤١,٨ ٪) أن دور اللجان يجب حصره في مراقبة العملية الانتخابي

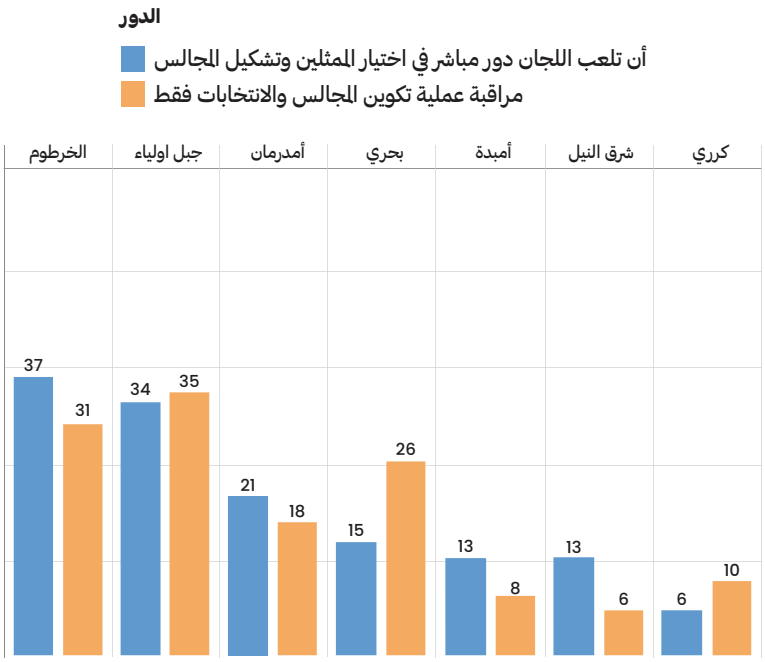

يوضح لنا الشكل أنه بالإضافة إلى الدور المتعلق بالبناء القاعدي، يتفق العدد الأكبر في محليتي الخرطوم وأمدرمان مع فكرة أن اللجان يجب أن تلعبَ دوراً مباشراً في تكوين المجالس واختيار الممثلين، على عكس محليتي بحري وجبل أولياء اللتين يعتقد العدد الأكبر فيهما أن دور اللجان يجب حصره في مراقبة تكوين المجالس، ومراقبة عملية الانتخابات، وليس اختيار الممثلين بصورة مباشرة

دور اللجان ما بعد الفترة الانتقالية

يراود الكثير من الناس تساؤلات بشأن مستقبل لجان المقاومة فيما بعد الفترة الانتقالية، باعتبارها أجسام تطورت بصورة ملحوظة منذ اندلاع ثورة ديسمبر ٢٠١٨، وارتفعت مقدراتها على الحشد والتنظيم والضغط على الحكومات طوال هذه الفترة. يوضح الشكل أن أغلبية المستجيبين بنسبة (٩٥,٩ ٪) تعتقد أن لجان المقاومة، كأجسام منظمة، يجب استمرارها بعد نهاية الفترة الانتقالية

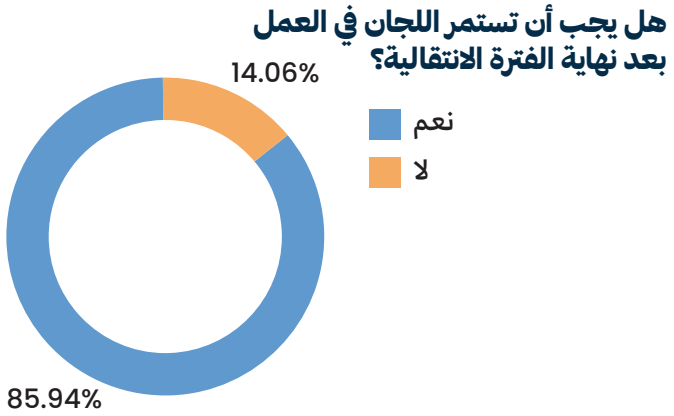
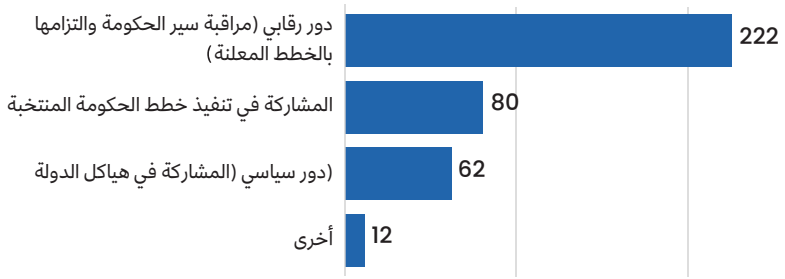
ومن بين الذين أجابوا بذلك، يعتقد العدد الأكبر منهم بنسبة (٦٩,٤ ٪) أن اللجان يجب أن تلعبَ دوراً رقابياً فقط، أي أن يتواصل دورها كمجموعات ضغط تراقب سير الحكومة، والتزامها بالخطط المعلنة. ونوه (٢٥ ٪) إلى ضرورة مشاركة اللجان في تنفيذ خطط الحكومة المنتخبة، بينما تعتقد أقلية بنسبة (١٩,٤ ٪) أن اللجان يجب أن تلعبَ دوراً سياسياً عبر المشاركة في هياكل الدولة. يوضح الشكل توزيع الاستجابات